المحافظ عوض بن الوزير.. مهندس التحوّل الاستراتيجي في شبوة

قيادة ميدانية تُعيد تعريف الإدارة وتُكرّس التنمية الشاملة

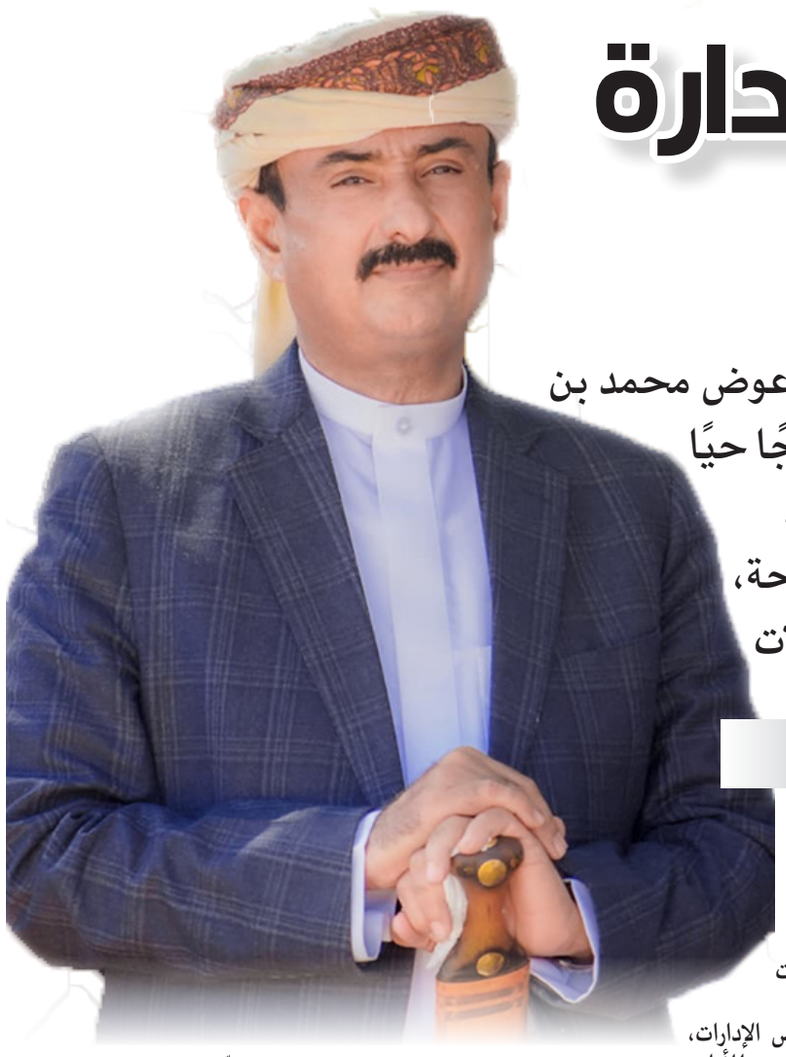

في مشهد إداري وتنموي يعكس روح القيادة الفاعلة، يواصل الشيخ عوض محمد بن الوزير، محافظ محافظة شبوة، حضوره الميداني المتفرّد، مجسّدًا نموذجًا حيًا للقيادة التي لا تعرف الكلل، ولا تهاب التحديات، ولا تتوقف عن العمل.

فمنذ تولّيه قيادة السلطة المحلية، تحوّلت شبوة إلى ورشة عمل مفتوحة، وميدان نابض بالحياة، بفضل حراك يومي لا ينقطع من اللقاءات والنزولات والتفقدات وتدشين المشاريع الحيوية.

شبوة / عبدالله المسروري:

قيادة ميدانية تُعيد تعريف الإدارة المحلية

منذ اللحظة الأولى لتسلّمه مهام المحافظة، اختار المحافظ بن الوزير أن يكون في قلب الميدان، لا خلف المكاتب.

فبات حضوره اليومي في مختلف المرافق عنوانًا للمتابعة الجادة، والتفاعل المباشر مع احتياجات المواطنين، واتخاذ القرارات التنفيذية من موقع الحدث.

هذا النهج العملي عزّز من ثقة المواطن في السلطة المحلية، وكرّس نموذجًا إداريًا يُحتذى به على مستوى الوطن.

رؤية استراتيجية تُعيد رسم خارطة التنمية

لم تكن خطوات المحافظ بن الوزير عشوائية أو ارتجالية، بل جاءت ضمن رؤية استراتيجية متكاملة، تستند إلى دراسات ميدانية ومعطيات واقعية، وتراعي خصوصية المحافظة واحتياجاتها التنموية.

وقد انعكست هذه الرؤية في توزيع المشاريع على مختلف المديريات، بما يضمن عدالة التنمية وتكافؤ الفرص، ويُعزز من تماسك النسيج الاجتماعي.

ترجمة الرؤية إلى واقع ملموس

لا يكاد يمرّ يوم دون أن يشهد المواطنون في شبوة نشاطًا ميدانيًا للمحافظ بن الوزير، سواء عبر لقاءات مع القيادات التنفيذية، أو زيارات تفقدية للمشاريع، أو تدشين لمرافق خدمية جديدة.

هذا الحراك المتواصل لم يكن استعراضًا إعلاميًا، بل تجسيدًا فعليًا لرؤية تنموية متكاملة تُدار بعقلية مؤسسية وتُنفّذ بإرادة قيادية صلبة.

مشاريع نوعية تنهض بالبنية التحتية

وقد أثمرت هذه النزولات اليومية تحوّلًا ملموسًا في واقع المحافظة، حيث شهدت شبوة خلال فترة وجيزة تدشين عشرات المشاريع في قطاعات الطرق، والمياه، والكهرباء، والتعليم، والصحة.

ومن أبرز الإنجازات إعادة تشغيل مطار عتق الدولي، الذي يُعد بوابة شبوة نحو الانفتاح الإقليمي والدولي، ومؤشرًا على جاهزية المحافظة للعب دور محوري في التنمية الوطنية.

تمكين الكفاءات المحلية وتفعيل الطاقات الشبابية

في إطار حرصه على بناء إدارة محلية قوية ومستدامة، أولى المحافظ اهتمامًا بالغًا بتمكين الكفاءات المحلية، وتفعيل دور الشباب في عملية البناء والتنمية.

فقد شهدت شبوة خلال الفترة الماضية انخراطًا واسعًا للكوادر المؤهلة في مفاصل العمل الإداري، وتبنّي مبادرات شبابية خلاقة، تُسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتكرّس ثقافة العمل الوطني.

المواطن في قلب القرار التنموي

حرص المحافظ بن الوزير على أن يكون المواطن هو محور التنمية، فاستمع إلى همومه، وتفاعل مع مطالبه، ووجّه بتنفيذ المشاريع التي تُراعي احتياجاته وتُكرّس كرامته.

وقد انعكس هذا التوجّه في تحسين مستوى الخدمات، وتسهيل الوصول إليها، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

إصلاحات إدارية تُعزّز الشفافية والمساءلة

أطلق المحافظ بن الوزير حزمة من الإصلاحات الإدارية التي استهدفت تعزيز الشفافية، وتكريس مبدأ المساءلة، وتحديث آليات العمل في المؤسسات الحكومية.

وقد شملت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة بعض الإدارات، وتفعيل الرقابة الداخلية، واعتماد نظام تقييم دوري للأداء، ما أسهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري، وتحسين جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين.

بيئة آمنة تُمهّد الطريق للتنمية

تُجسّد شبوة اليوم نموذجًا في الاستقرار الأمني والإداري، ما مكّنها من احتضان المشاريع الكبرى، وجذب الاستثمارات، وتوفير مناخ آمن للمواطنين والمستثمرين على حدٍّ سواء.

وقد كان لهذا الاستقرار دورٌ محوري في تسريع وتيرة الإنجاز، وتوسيع نطاق المشاريع التنموية.

حضور وطني يُعيد شبوة إلى واجهة القرار

لم تقتصر جهود المحافظ بن الوزير على المستوى المحلي، بل امتدت إلى الحضور الوطني، حيث باتت شبوة تُسجّل حضورًا فاعلًا في المؤتمرات والفعاليات الحكومية، وتُقدّم نموذجًا يُحتذى به في الإدارة الرشيدة والتنمية المتوازنة.

وقد ساهم هذا الحضور في تعزيز موقع المحافظة ضمن خارطة القرار الوطني، وفتح آفاقًا جديدة للتعاون مع الجهات المركزية والدولية.

مؤشرات أداء تُكرّس موقع شبوة الوطني

بفضل هذا الحراك القيادي المتواصل، باتت شبوة تُسجّل حضورًا متقدّمًا في مؤشرات الأداء التنموي، وتُكرّس موقعها كمحافظة واعدة في خارطة الوطن.

وقد انعكس ذلك في تقارير البنية التحتية، والنقل، والتعليم، والصحة، ما يُؤكّد أن التنمية حين تُدار بإرادة صادقة، تُنتج واقعًا يُحاكي الطموح.

نهج تشاركي يُعزّز الثقة بين المواطن والدولة

اعتمد المحافظ بن الوزير نهجًا تشاركيًا في إدارة شؤون المحافظة، يقوم على الحوار، والانفتاح، والتفاعل المباشر مع مختلف المكونات المجتمعية.

وقد انعكس هذا النهج في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وتكريس مفهوم الشراكة في البناء، ما يُعد أحد أبرز ركائز الاستقرار والتنمية المستدامة.

قيادة لا تعرف التراجع

يُذكر أن المحافظ عوض محمد بن الوزير لا يُعد فقط مسؤولا إداريا، بل مهندس تحوّل، وصانع نهضة، وقائد ميداني يُعيد تعريف مفهوم الإدارة، ويُثبت أن التنمية لا تُصنع خلف الأبواب المغلقة، بل تُنجز في الميدان، وتُكتب بإرادة لا تعرف التراجع، وعزيمة لا تعرف الملل.

في تصريح نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» أكد فيه أن أبرز التحديات ضعف الإمكانات

قائد خفر السواحل اليمنية اللواء خالد القملي: التعاون يجسد الشراكة الاستراتيجية بين اليمن والسعودية في حماية الأمن البحري والإقليمي

بريطانيا قدمت دعماً في مجال البنية التحتية وتوفير قطع غيار ومعدات

14 اكتوبر / الشرق الاوسط / متابعات:

كشف اللواء خالد القملي، رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية، عن وجود تنسيق وتعاون وثيق مع المملكة العربية السعودية، لا سيما في مجالات تبادل المعلومات والتخطيط العملياتي والتصدي للتهديدات المشتركة.

وشدد القملي، لـ«الشرق الأوسط»، على أن هذا التعاون يعزز من قدرات خفر السواحل اليمنية على أداء مهامهم، ويجسّد الشراكة الاستراتيجية بين اليمن والسعودية في حماية الأمن البحري والإقليمي.

تأتي تصريحات اللواء خالد القملي عقب الإعلان في العاصمة السعودية الرياض عن إطلاق شراكة دولية واسعة لتنسيق الجهود الرامية إلى دعم قدرات خفر السواحل اليمنية في مواجهة التحديات المتصاعدة لأمن الملاحة البحرية، وفي مقدمتها مكافحة أنشطة التهريب والاتجار غير المشروع بالبشر والأسلحة.

وأوضح رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية أن أبرز التحديات التي تعترض عملهم تتمثل في ضعف الإمكانات التشغيلية نتيجة شح الموارد، إلى جانب نقص البنية التحتية والمعدات الحديثة، وتوقف مشاريع حيوية، من بينها أنظمة المراقبة الساحلية والرادارات.

حماية السواحل اليمنية

أكد اللواء خالد القملي أن «خفر السواحل اليمنية تواصل أداء مهامها رغم التحديات الكبيرة، من خلال تسيير دوريات بحرية، ورصد تحركات السفن المشبوهة، والمشاركة في عمليات البحث والإنقاذ، والتصدي لأنشطة التهريب والتسلل غير المشروع».

وأضاف: «كما نعمل على حماية الممرات البحرية الدولية وضمان سلامة الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، وهي مسؤولية استراتيجية تتجاوز البعد الوطني لتشمل الأمن الإقليمي والدولي».

التحديات

أشار رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية إلى أن أبرز التحديات التي تواجههم تتمثل في «ضعف الإمكانات التشغيلية نتيجة شح الموارد، ونقص البنية التحتية والمعدات الحديثة، وتوقف مشاريع حيوية مثل أنظمة المراقبة الساحلية والرادارات».

وتابع قائلاً: «كما يواجه خفر السواحل صعوبات في استدامة أعمال الصيانة وتوفير التموين بالوقود وقطع الغيار، وهو ما يحدّ من القدرة على الانتشار البحري والاستجابة السريعة، نتيجة محدودية الميزانية التشغيلية وتدمير البنية التحتية».

نعمل على حماية الممرات البحرية الدولية وضمان سلامة الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب

تجهيزات مطلوبة

أوضح اللواء خالد القملي أن مصلحة خفر السواحل اليمنية في حاجة إلى دعم متكامل يشمل تجهيزات أساسية، منها زوارق كبيرة للدوريات، وأنظمة مراقبة ساحلية، وأجهزة اتصال آمنة، إضافة إلى تطوير البنية التحتية عبر إعادة تأهيل المراكز العملياتية المتقدمة.

وركز القملي على أهمية تأهيل القدرات البشرية من خلال التدريب المستمر في مجالات إنفاذ القانون البحري، والاعتراض، والإنقاذ، فضلاً عن الدعم التشغيلي وتوفير الوقود وقطع الغيار لضمان الاستدامة، مبيناً أن «هذا الدعم لا يمثل رفاهية، بل ضرورة لحماية أحد أهم الممرات الملاحية في العالم».

التنسيق مع السعودية

في حديثه عن التعاون مع السعودية، أكد اللواء خالد القملي، رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية، وجود تنسيق مستمر مع قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في مجالات تبادل المعلومات والتخطيط العملياتي والتصدي للتهديدات المشتركة.

وأضاف القملي أن «هذا التعاون يعزز من قدرة خفر السواحل على أداء مهامهم، ويجسّد الشراكة الاستراتيجية بين اليمن والسعودية في حماية الأمن البحري والإقليمي».

وكان السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، قد أعلن، الثلاثاء، عن تبرع المملكة بمبلغ 4 ملايين دولار لدعم خفر السواحل اليمنية، إلى جانب مساهمات أخرى تشمل التدريب والتأهيل وتقديم الاستشارات، ودعم بناء قدرات الوزارات المختلفة، بما في ذلك وزارتا الداخلية والدفاع، وغيرها من الجهات المعنية.

التعاون مع بريطانيا

كما تطرق اللواء خالد القملي إلى تعاون خفر السواحل اليمنية مع المملكة المتحدة، التي وصفها بـ«الشريك الرئيسي» في بناء القدرات، عبر برامج تدريب وتأهيل شملت مجالات القيادة والعمليات البحرية والأمن البحري، إضافة إلى تخصصات فنية متقدمة.

وأوضح أن «بريطانيا قدمت كذلك دعماً في مجال البنية التحتية وتوفير قطع غيار ومعدات؛ وهو ما يعكس التزامها بدعم خفر السواحل اليمنية، ويشكل استثماراً مباشراً في تعزيز الاستقرار البحري وحماية خطوط الملاحة الدولية».

وأكدت السفيرة البريطانية لدى اليمن، عبدة شريف، خلال مشاركتها في المؤتمر رفيع المستوى لشراكة الأمن البحري، التزام بلادها «بدعم خفر السواحل والحكومة اليمنية»، مشيرة إلى أن «التعهدات السخية التي شهدها المؤتمر تعكس حجم الدعم الدولي لليمن».. معبرة عن امتنانها: «للمملكة العربية السعودية على دعمها المتواصل، ولشركائنا الدوليين على مشاركتهم وتعاونهم».